العدد (2263) السنة التاسعة - الجمعة (30) أيلول 2011

معارك في صنعاء وهادي يحذّر من انفجار ينهي المبادرات

□ **صنعاء /** CNN

حذر نائب الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، من دخول اليمن مرحلة "خطورة الحرب الأهلية" إن لم تبدأ ما قال إنها "خطوات لوقف التصعيد." وقال في لقاء مع عدد من الدبلوماسيين العرب والأجانب: إن صنعاء دشنت عملية "تؤدي إلى التوافق على الآلية التي توصل إلى التوقيع على المبادة الخليجية" الخاصة بنقل السلطة، في حين اندلعت اشتباكات جديدة في العاصمة صنعاء أمس الخميس.

وأضاف هادي في الاجتماع الذي عقده مع سفراء الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن والاتحاد الأوربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، بحضور اللجنة الأمنية العسكرية المكلفة بتنفيذ قرار وقف إطلاق النار: أن اللقاء "فاتحة خير في الطريق إلى التنفيذ العملي للمبادرة الخليجية."

ونقلت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية "سبأ" عن هادي شكره للسفراء لما يقومون به من "جهود مضنية في سبيل الحل السلمي والديمقراطي للازمة اليمنية،" مذكراً بالقرار الجمهوري الصادر عن الرئيس علي عبدالله صالح بتفويضه لإجراء الحوارات اللازمة مع المعارضة الموقعة على المبادرة.

وقال هادي: "فضلت أن التقى بكم اليوم لندشن معا عملية تؤدي إلى التوافق على الآلية التي توصل إلى التوقيع على المبادرة الخليجية، وبما يضمن نجاح آلية التنفيذ بصورة دقيقة والتزام جميع الأطراف بالبنود والبدء بإعادة الجنود إلى ثكناتهم والقبائل والمليشيات من المدن وفي المقدمة العاصمة صنعاء."

ولفتت الوكالة إلى أن هادي "أشار إلى اللقاءات التي كانت قد بدأت مع المعارضة الأحد الماضي وما صاحبها من تصعيد في الوقت نفسه وهو ما أدى إلى مضاعفة الأزمة واحتلال شوارع وأحياء بالمتاريس والجنود والعربات العسكرية والمظاهر المسلحة وذلك ما شكل عودة إلى المربع الأول بل وربما أكثر حدة وضراوة."

واعتبر هادي أن ما جرى "يشكل تهديدا مباشرا للوضع بشكل عام" وحذر من أنه إذا انفجر الوضع "تنتهي المبادرة والحلول السلمية وتدخل اليمن بذلك مرحلة خطورة الحرب الأهلية."

وأوضح قائلاً: "يكفي تسعة أشهر من دوامة الأزمة التي أكلت الأخضر واليابس وألحقت أبلغ الضرر على الحياة العامة في مختلف الجوانب سياسيا وأمنيا واقتصاديا ومختلف جوانب الحياة."

وشدد نائب الرئيس اليمني أن على اللجنة الأمنية العسكرية "وضع برنامج سريع لعملها والالتقاء بالسفراء مرتين في الأسبوع على الأقل" بحيث يتم بيان الصورة وتحركاتها.

وكان صالح قد أصدر قراراً قضى بتفويض هادي، للتوقيع على المبادرة الخليجية، الرامية إلى إنهاء الأزمة السياسية الطاحنة، التي تشهدها الجمهورية اليمنية منذ مطلع العام الحالي.

ويتضمن القرار تفويض هادي، "بالصلاحيات الدستورية اللازمة، لإجراء حوار مع الأطراف الموقعة على المبادرة، التي قدمها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاتفاق على آلية مزمنة لتنفيذها،" والتوقيع بعد ذلك على المبادرة نيابة عن صالح.

كما يتضمن القرار، الذي يحمل رقم ٢٤ لسنة ٢٠١١، "البدء بمتابعة التنفيذ برعاية إقليمية ودولية، وبما يفضي إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، يتفق على موعدها، وتضمن انتقالاً سلمياً وديمقراطياً للسلطة."

يشار إلى أن المبادرة الخليجية تنص على انتقال السلطة خلال ٣٠ يوماً من سريانها، ولكن الرئيس اليمني رفض التوقيع عليها مرات عدة، كما كرر مؤخراً ربطه انتقال السلطة بإجراء انتخابات.

وعلى المستوى الأمني، اندلعت مواجهات جديدة بين القوات الحكومية وعناصر قبلية مؤيدة للزعيم القبلي، صادق الأحمر، في العاصمة صنعاء. وقال عبدالقوي القيسي، الناطق باسم الأحمر، إن المواجهات استمرت على مدى ساعتين، وأسفرت عن مقتل عنصر قبلي وجرح آخرين، وأضاف: "قوات الحرس الجمهوري هاجمتنا كما هي عادتها."

وقال شهود عيان إن العملية أدت أيضاً إلى تضرر ٢٣ منزلاً في المنطقة، غير أن CNN لا يسعها تأكيد هذه المعلومات من مصادر مستقلة.

المعارضة اليمنية تصعّد من مواقفها

أمريكا تقلل من أهمية خطط إيران لإرسال أسطول قرب مياهها

□ **طهران /** CNN

قللت الولايات المتحدة من أهمية التلويح الإيراني بإرسال سفن حربية إلى المحيط الأطلسي، على مقربة من مياهها الإقليمية، وقالت أوساط وزارة الخارجية والبيت الأبيض إن طهران ليس لديها القدرات العسكرية لتنفيذ هذه الخطوة، ودعتها بالمقابل إلى الاهتمام "بالتحديات القريبة منها،" مثل عمليات القرصنة.

وقال جاي كارني، الناطق باسم البيت الأبيض، في معرض رده على أسئلة الصحفيين بشأن القضية: "بالنسبة لموضوع البحرية الإيرانية فنحن لا نأخذ هذه البيانات على محمل الجد، كما أن هذه التصريحات لا تعكس القدرات الحقيقية للأسطول الإيراني."

من جانبها، قالت فيكتوريا نولند، الناطقة باسم الخارجية الأمريكية: "إذا أخذنا بعين الاعتبار الحجم المحدود للأسطول الإيراني وقدراته فسيكون من الأفضل بالنسبة له التركيز على التحديات القريبة منه، مثل مواجهة خطر عمليات القرصنة في خليج عدن، ولعب دور بناء في حرية الملاحة."

وكانت إيران قد أعلنت الثلاثاء الماضي، عن خطط لإرسال سفن حربية إلى المحيط الأطلسي قرب الولايات المتحدة، في تحرك قد يضيف - إن وقع - إلى التوتر القائم بين البلدين.

وعنونت وكالة الأنباء الإيرانية، إرنا، الخبر بأن "سلاح البحرية سيتواجد بقوة بالقرب من الحدود المائية لأمريكا" ونقلت عن قائد القوات البحرية، الأدميرال حبيب الله سياري، قوله تبريراً للخطوة: "كما أن الاستكبار العالمي متواجد بالقرب من حدودنا المائية فإننا مسنودون من قواتنا سنتواجد أيضا بقوة بالقرب من الحدود المائية لأمريكا." ولم يتطرق سياري في كلمته بمناسبة "الذكري السنوية الواحدة والثلاثين لبدء الحرب العراقية- الإيرانية، إلى توقيت نشر القوة البحرية أو عدد السفن الحربية المعتزم نشرها.

ونقلت قناة "برس" الإيرانية إن سياري سبق وأن أعلن عن خطة مشابهة في يوليو/تموز، وذلك قبيل إبحار سفينتين حربيتين إيرانيتين، في فبراير/شباط الماضي، إلى قناة السويس، لأول مرة منذ عام ١٩٧٩. وعام ٢٠٠٨، وقع حادث احتكاك بين سفينة أمريكية وزوارق عسكرية إيرانية في مياه الخليج، كما أعلنت البحرية الأمريكية حينذاك.

ويشار إلى أن العلاقات بين واشنطن وطهران يشوبها التوتر، جراء البرنامج النووي للأخيرة، التي أفرجت، الأسبوع الماضي، عن أمريكيين اتهمتهما بالتجسس بعد احتجاز دام لأكثر من عامين.

ولفتت الإدارة الأمريكية إلى أن جميع الخيارات مطروحة للتعامل مع البرنامج الإيراني المثير للجدل.

وفي سياق متصل، أوردت "برس" نقلاً عن إرنا، إن الجمهورية الإسلامية تعتزم إرسال سفن حربية إلى خليج عدن، لحماية ناقلات النفط والسفن التابعة لها من القراصنة، الذين صعدوا من عملياتهم في المنطقة باختطاف السفن والإفراج عنها مقابل فدى.

وسبق وأن أكدت إيران، مراراً، بأن قدراتها العسكرية لا تمثل تهديداً للدول الأخرى، بل لأغراض دفاعية بحتة.

مجلس الأمن يحيل طلب "فلسطين" الى اللجنة المختصة

□ **نيويورك /** CNN

وافق مجلس الأمن الدولي الأربعاء الماضي على تحويل طلب الاعتراف بدولة "فلسطين" إلى اللجنة المختصة بالمجلس لمراجعته، ويتوقع أن تعقد الجلسة الأولى في هذا الشأن اليوم الجمعة . هذا الإجراء يأتي منسجماً مع الآليات ذات العلاقة بالقضية، وجاء نتيجة للمادة ٥٩ من الإجراءات المتبعة في الأمم المتحدة وفقاً لما أوضحه رئيس مجلس الأمن الدولي، اللبناني نواف سلام، الاثنين الماضي. وقال سلام، الذي ترأس بلاده مجلس الأمن الدولي في الدورة الحالية، الاثنين: "إننا نأمل في أن يتحمل مجلس الأمن الدولي مسؤولياته وأن ينظر إلى الطلب بإيجابية، خصوصاً وأن ١٣٩ دولة تعترف بفلسطين حتى الآن، ما يعني أكثر من ثلثي الأعضاء."

واعتبر مندوب فلسطين في الأمم المتحدة، رياض منصور، أن جلسة الأربعاء "ستكون مصيرية"، لافتا إلى أنه سيتم خلالها حسم المعركة الدبلوماسية الشرسة المتواصلة منذ أيام والتي تقودها الولايات المتحدة لإفشال الطلب الفلسطيني، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا." وأفادت (وفا) بأن منصور صرح للإذاعة الفلسطينية بأن "تصويت تسعة أعضاء في مجلس الأمن غير مضمون حتى اللحظة بالرغم من أن دولهم تعترف بالدولة الفلسطينية"، موضحا أن الاتصالات مستمرة مع جميع الأطراف في مواجهة الضغوط التي تمارسها واشنطن وتل أبيب على الدول الأعضاء في مجلس الأمن. أما الدبلوماسي بالسفارة الفلسطينية في بروكسيل، ماجد بامية، فصرح بدوره بأن "نقاشاً حاداً يدور حالياً في البرلمان الأوروبي قد يصدر عنه قرار يدعم المطلب الفلسطيني، مشيراً إلى تفاوت في مواقف الدول السبع والعشرين الأعضاء"، بحسب (وفا). وكانت السلطة الوطنية الفلسطينية قد أقدمت على خطوة تاريخية بطلب الحصول على العضوية الكاملة لدولة "فلسطين"، ليدخل مجلس الأمن بمناقشة تبدو "رمزية"، للطلب الذي تعهدت الولايات المتحدة مبكراً، بإجهاضه باستخدام حق النقض "الفيتو." وعند تقديم الطلب الفلسطيني، قال سلام، إنه قام بتعميم رسالة على جميع الأعضاء الـ١٥ في المجلس، تتضمن الطلب الذي قدمه رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، نهاية الأسبوع الماضي. وأعلن عباس، في خطابه أمام الجمعية للأمم المتحدة الجمعة، عن تقدمه بطلب للحصول على العضوية الكاملة لفلسطين بالمنظمة الأممية، في خطوة أثارت اعتراضاً واسعاً لدى الجانب الإسرائيلي، والذي وصفها بأنها تشمل التفافاً على اتفاق سلام يجب أن يتوصل إليه الجانبان أولاً من خلال مفاوضات مباشرة بينهما. ويأتي هذا التطور المتوقع بعد نحو ٢٤ ساعة على إقرار الحكومة الإسرائيلية لخطة جديدة لبناء ١١٠٠ وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية. القرار الإسرائيلي تسبب في إدانات دولية ومحلية، خصوصاً وأنه يأتي بعد أيام قليلة على قرار الرباعية الدولية الداعي للعودة للمفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ما اعتبر بأنه صفعة للجهود الدولية.

مصر: الإخوان وأحزاب التحالف الديمقراطي يهددون بمقاطعة الانتخابات

□ **القاهرة / بي. بي. سي**

صعّد التحالف الديمقراطي الذي يضم عددا من من الاحزاب والحركات السياسية المصرية بقيادة الاخوان المسلمين من ضغطه على المجلس العسكري الحاكم من اجل تعديل قانون الانتخابات، وهددت الاحزاب المؤتلفة فيه بمقاطعة الانتخابات التشريعية القادمة اذا لم تتم الاستجابة لمطلبهم بتعديل القانون.

وقال بيان صدر باسم التحالف الديمقراطي الذي يضم نحو ٦٠ حزبا وحركة سياسية "نرفض المشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة في حال عدم إلغاء المادة الخامسة من مرسوم قانون الانتخابات" والتي تقصر ترشح المستقلين في النظام الفردي على من لا ينتمون إلى الأحزاب السياسية.

وتقول هذه الاحزاب ان قصر التصويت على القوائم الحزبية سيجعل من الصعب على اعضاء نظام الرئيس المصري المخلوع مبارك وحزبه الحاكم سابقا التسلل الى الانتخابات الجديدة.

ويرون إن مثل هذا الاجراء سيجعل من السياسة المصرية اقل اعتمادا على الاشخاص واكثر اعتمادا على السياسات.

وطالبت احزاب التحالف المجلس العسكري الحاكم بتشريع قانون للعزل السياسي لمنع رموز وكوادر الحزب الوطني المنحل الذين شاركوا في اساءة استخدام سلطاتهم من المشاركة في العمل السياسي لمدة ١٠ سنوات .

وشدد البيان الذي جاء عقب اجتماع حضرته ٦٠ شخصية تمثل الاحزاب والحركات السياسية المؤتلفة في التحالف الديمقراطي على "ضرورة الاعلان عن نهاية حالة الطوارئ وتقصير مدة الجدول الزمني للانتخابات وتحديد تاريخ دعوة مجلسي الشعب والشورى للانعقاد لاختيار اللجنة التأسيسية التي سوف تضع الدستور الجديد". بيد أن قياديين في حركة الاخوان المسلمين حاولوا التخفيف من التهديد بمقاطعة الانتخابات التشريعية القادمة، المقررة في ٢٨ من نوفمبر/تشرين الثاني، قائلين ان الجماعة لن تفوت فرصة المشاركة في التصويت.

وقال العضو القيادي في الجماعة محمد البلتاجي: "يتحدث الجميع عن المقاطعة، بيد اننا لسنا خلف هذه المقاطعة، لانها تعني تأجيل نقل السلطة ،وهو الامر الذي لن نفعله".

وطالب بيان التحالف الديمقراطي الذي تلاه محمد سعد الكتاتني أمين عام حزب الحرية والعدالة الذي يمثل الاخوان المسلمين، "بسرعة نقل السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى سلطة مدنية منتخبة، ووضع نظام انتخابي يكون بالقائمة النسبية".

كما شدد البيان ان على المجلس العسكري "مسؤولية استعادة الأمن وضرورة العمل المشترك مع كل القوى الوطنية وعدم الانفراد بالقرارات وتحديد مصير البلاد".

ودعا التحالف في بيانه الى "ضرورة تحديد موعد الانتخابات الرئاسية، وعلى أن تكون تالية لنهاية انتخابات مجلسي الشعب والشورى بحيث يتم اختيار اللجنة التأسيسية ثم انتخابات الرئاسة قبل منتصف عام ٢٠١٢

وحدد موعدا قبل نهاية شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٢ لتسليم السلطة كاملة لسلطة مدنية منتخبة. وتمثل هذه الانتخابات التشريعية الخطوة الاولى على طريق نقل السلطة الى حكم مدني في مصر.

واوضحت وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية ان ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر هو موعد "بداية المرحلة الأولى من إنتخابات مجلس الشعب، التى ستجرى على ثلاث مراحل، على أن تنتهي في ١٠ يناير /كانون الثاني المقبل".

واضافت الوكالة نقلا عن المصدر نفسه إن "انتخابات مجلس الشورى ستبدأ في ٢٩ يناير /كانون الثاني المقبل وستنتهي مراحلها الثلاث في ١١ اذار المقبل. وسيتولى البرلمان الجديد اختيار لجنة مؤلفة من ١٠٠ شخصية لوضع مسودة الدستور الجديد. وتخشى القوى العلمانية من ان برلمانا يهيمن عليه الاسلاميون قد يؤثر كثيرا في صياغة الدستور الجديد وفق مفاهيمهم.

الشعارات الانتخابية تملأ شوارع مصر

إلقاء القبض على موسى إبراهيم المتحدث باسم القذافي

□ **طرابلس /أ. ش. أ**

صرح مصدر عسكرى من ثوار ١٧ فبراير فى ليبيا، ليلة الخميس، بأن موسى إبراهيم، المتحدث باسم العقيد معمر القذافى، قد ألقى القبض عليه فى محاولة يائسه منه للخروج من سرت متنكرا.

وأضاف المتحدث أن إبراهيم تم نقله إلى مدينة مصراته، وأن الثوار من مصراته المرابطين على حدود مدينة سرت قد أكدوا هذا النبأ، وأنه تم إلقاء القبض عليه خلال عمليات إجلاء السكان المدنيين من المدينة.

موسى إبراهيم